د. جوزف طربيه

القطاع المصرفي اللبناني اكتسب ثقة وحكمة ورؤية صائبة... والقطاع المصرفي العالمي عاد إلى التوظيف في الاقتصاد الحقيقي

حول اسمه أجمع المؤيدون و"المناهضون" على تسميته برجل الإجماع والتزكية. جمع في شخصيته العديد من المزايا. معتدل ومتّزن، ديبلوماسي وجريء هو باختصار د. جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة ومدير عام مجموعة الإعتماد اللبناني.

حنكته في الحياة وتمرّسه في الشأن العام جعلاه على رأس لائحة من المراكز التي تبدأ من دون أن تنتهي. ولعلّ اختياره لمناصب على قدر من الحساسية لدليل على حيادية الرجل في بلد تكثر فيه الإصطفافات والمحسوبيات، وعلى قدرة على تقريب المسافات والتواصل مع جميع الأطراف بالموجة نفسها.

شبكة علاقاته العربية والعالمية أهّلته لتبوء منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ومن ثم منصب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، إلى جانب مناصب مصرفية وسياسية عدة أخرى، إضافة إلى توليه لمنصب رئيس جمعية المصارف اللبنانية على مراحل عدة.

في إطار اجتماعات صندوق النقد الدولي التي جرت فعالياتها في السادس والسابع من تشرين الأول - اكتوبر الماضي في مدينة اسطنبول (تركيا)، كان للمراقب الإنمائي حديثاً مسهباً مع الدكتور طربيه حول أجواء هذه الاجتماعات والانطباعات التي خرج بها، والعديد من الموضوعات المصرفية بدءاً من تخطي حجم الأزمة المالية العالمية لكل التوقعات، مروراً بالقطاع المصرفي العربي الذي تعرّض- كما يقول- لبعض رذاذ هذه الأزمة، وصولاً إلى القطاع المصرفي في لبنان الذي يرى طربيه أنه استطاع حماية نفسه من هذه الأزمة بل الخروج منها بفوائد الحكمة والرؤية الصائبة.

بكثيرمن الشفافية والموضوعية وضع د. طربيه العديد من النقاط على الحروف وبدّد العديد من الهواجس التي يعيشها المواطن اللبناني نتيجة الأزمة المالية بشكل عام وتداعياتها على الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي بصورة خاصة... الحوار.

■ بعد عودتكم من اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي عقدت مؤخراً في مدينة اسطنبول، ما هي الانطباعات التي خرجتم بها حول اللقاءات التي عقدتموها في هذه الإجتماعات، والعلاقة بين القطاع المصرفي اللبناني والأزمة المالية العالمية؟

- من المؤكد أننا أمام مرحلة جديدة في الاقتصاد والعولمة وفي العمل المصرفي، سواء كان ذلك على صعيد المنطقة أو على صعيد العالم. هناك عهدان: قبل الأزمة وبعدها . عهد ما بعد الأزمة ، كما هو ظاهر حتى الآن، هو عهد العودة إلى التنظيم وتشديد الرقابة وتفعيل دور السلطات المسؤولة. هناك نزاع بين الاقتصاد كما كان قبل الأزمة وهو الاقتصاد الحرّ المطلق، وما تسعى الحكومات بعد هذه الأزمة إلى إعادة قولبة الاقتصاد فيه. وبعض ما تضمّنه إعادة النظر هو موضوع الحريات الاقتصادية بمعنى أننا نرى بصمات الحكومات كبيرة جداً بصورة خاصة على القطاع المصرفي. وثمة أصوات نادت بفرض ضرائب جديدة على القطاع المصرفي استرداداً للحقوق التي قدّمتها الحكومات لإنقاذ القطاع المصرفي. هناك من يقول إن القطاع المصرفي تم إنقاذه بأموال دافعي الضرائب ويتوجّب أن يدفع هذا القطاع ضريبة خاصة به للتعويض لدافعي الضرائب عن استعماله لأموالهم. هذا بالنسبة للأجواء العامة. بالطبع هناك مبدأ الحفاظ على الاقتصاد الحر الذي ما يزال له مؤيدوه والمحذّرون من التوجّهات الجديدة التي تتوجّه بها السلطات الحكومية في العالم نحو مزيد من الضغط والمضايقات كما هو حاصل مثلاً في موضوع السرية المصرفية. يبدو أن هناك اليوم "كونسورسيوم" دولي يسعى إلى إسقاط موضوع السرية المصرفية بالضربة القاضية. مقابل هذه الهجمة على القواعد القانونية والاقتصادية لعالم ما قبل الأزمة، هناك من ينادي بعدم المبالغة على هذا الصعيد، وما ساعد على الازدهار الاقتصادي في السابق هو إحترام الحريات الاقتصادية وحرية عبور الرساميل للحدود الإقليمية، إضافة إلى إطلاق المبادرات الفردية التي تشكّل العامل الحيوي لتقدّم

وتطوّر الحياة الاقتصادية.

الحقيقة هي أن الاقتصاد الحرّ لم يسقط، ما سقط هو عدم احترام بعض اللاعبين الرئيسيين للقيم التي يقوم عليها الاقتصاد وهي قيم الحرية والأمانة والإبداع المالي. ما أسقط المؤسسات هو عدم احترام هذه القيم والجشع والركض وراء الربح السريع والقيادات التي وضعت على رأس المؤسسات وكان همها المراهنة على المسافات القريبة لتحقيق الأرقام المذهلة وعدم النظر إلى الاستمرارية ومستقبل المؤسسات.

إن معظم الكلمات التي أطلقت في الندوات والمؤتمرات تتركز حول هذه المراجعة لسبب ما حصل وتجنّب حصوله في المستقبل، وأيضاً كيفية وضع توازن بين تدخل الحكومات والسلطات الرقابية وأيضاً عدم ترك الحبل على غاربه للاعبين القدامى الذين أخطأوا في اللعب وورّطوا العالم بأزمة قلّ نظيرها.

■ خلال قمة العشرين التي عقدت في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، لوحظ أن ثمة وجهتي نظر: أنكلوساكسونية من جهة ، وأوروبية تتمثل بفرنسا وإلمانيا من جهة ثانية. وجهة النظر الأنكلوساكسونية تبدو وكأنها لم تتعلم من التجارب، وهي تدعو إلى عدم المسّ بالحريات الاقتصادية بالمطلق، في حين أن وجهة النظر الأوروبية تدعو إلى نوع من الرقابة والانضباط... عملياً، هل بدأنا نلمس مزيداً من الرقابة والإشراف على المؤسسات المصرفية على المستوى العالمي ؟

- إن أزمة بحجم الأزمة التي مررنا بها تستوجب أخذ العبر والمعالجات. هذه المعالجات تتم اليوم، على سبيل المثال من خلال وضع إطار بمكافآت لرؤساء المصارف والمؤسسات الاقتصادية، كما توضع أطر جديدة تتخطى أطر بازل ٢ التي تبيّن أنها لم تكن كافية ولم تحدّ من الأزمة. إذاً، ثمة قواعد جديدة يجري استنباطها لمتابعة عمل المؤسسات من خارج القواعد القديمة بالنسبة مثلاً لكفاية رأس المال والمؤشرات التي كانت تشكّل ميزان التقييم لصحة المؤسسات. هناك اليوم مبادئ وقواعد جديدة تطرح على الطاولة. وهذا لا يعني أن ما يوضع اليوم هو غير قابل أيضاً للمراجعة أو الخطأ، ولكن نحن ما نزال في طور الخروج من أزمة كبيرة جداً، وهذا الخروج يتم عن طريقين، الأول هو الضخ الضخم للسيولة والذي بذلته الدول والمصارف المركزية لإعادة الدماء إلى شرايين الاقتصاد العالمي، والثاني هو دور الرقابة والحكومات في ضبط هذه التقديمات والحؤول دون تكرار ما حصل.

إن نظرة الدول إلى هذه الإجراءات، كما تفضّلت، هي متفاوتة وهذا ينطلق من طبيعة أنظمتها الداخلية ومن تقييمها للأزمة وأيضاً إلى مدى إنعكاس الأزمة على قطاعاتها الاقتصادية. العالم لم يصب بالأزمة بالحدة نفسها. بالطبع هناك من تسبّب بالأزمة وصدّرها إلى غيره، وهناك من استوردها. من هنا فإن لمسبّب الأزمة نظرته بالمعالجة تختلف عن نظرة مستورديها. إذا وقفنا أمام هذين الخطين الرئيسيين استطعنا أن نصل إلى بعض التفسيرات الناتجة عن الاختلاف الحاصل بوجهات النظر. ولكن في النتيجة المجتمع الاقتصادي العالمي لن يخرج عن العولمة، فهي ستبقى مستمرة. والغلبة ستستمر لاقتصاد السوق على الاقتصاد الموجّه. لا نزال نعتبر ويكاد يكون الكل مجمعاً على أن اقتصاد السوق هو الأفضل ولكن يقتضي وضع ضوابط لهذه السوق. إذا عدنا لما شاهدناه على الصعيد العالمي وجدنا أن أوروبا سارعت إلى منع الإفلاسات عن مصارفها، بخلاف ما فعله الأميركيون. منذ بدء الأزمة وحتى اليوم هناك ما يقارب ٩٢ مصرفاً مختلف الأحجام في الولايات المتحدة نفسها توقف عن الدفع. الاقتصاد الأميركي تقبّل هذا الموضوع وعالجه بطريقته. بالطبع لا أريد أن أتوقف أمام إفلاس "ليمان براذرز" لأنه كان الخطيئة الكبرى ، ولكن الاقتصاد الأميركي بحجمه يستطيع أن يبتلع الأخطاء ويستوعبها في حين لا تستطيع أوروبا على الإطلاق أن تكون لها المقاربة نفسها. لذلك نرى المبادرات الحكومية أكثر بروزاً في القارة القديمة أوروبا وحيث الرؤية مختلفة جزئياً عن تلك الأميركية، ولكن في النهاية لا يمكننا أن ندير العولمة إلا إذا توصّلنا إلى تسوية، وهذا ما يحصل في اجتماعات القمم الاقتصادية. في كل قمة ثمة قرارات تصدر وهذه المقررات تكون نتيجة تسوية بين المجتمعين.

■ بالمناسبة لماذا تسمح الولايات المتحدة الأميركية بسقوط المصارف على المستوى الداخلي، في وقت لم تسمح بسقوط المصارف العالمية الكبرى، على اعتبار أن سقوط "ليمان براذرز" كان خطيئة؟

- لأن سقوط المؤسسات الإستراتيجية ممنوع. هذا هو المبدأ الذي يسير عليه العالم اليوم . فسقوط هذه المؤسسات يؤدّي إلى سقوط النظام الاقتصادي العالمي ويتسبّب بموجة من الركود والفقر والتشرّد. وما آلمنا من الأزمة ليس فقط خسارة التريليونات من الدولارات، وإنما تشرّد ملايين الموظفين والعمال الذين خسروا أعمالهم وسكنهم لأنهم عجزوا عن متابعة تسديد أقساطها. نحن أمام أزمة عالمية ضربت الحياة البشرية في المجتمعات الاقتصادية المتقدمة بشكل لم يسبق له مثيل، وولّدت مرارات لا بدّ من معالجة آثارها لتضميد الجراح ولمنع حدوثها مرة أخرى.

■ تحدثتم عن مساهمات الدول في إيجاد حلول لهذه الأزمة. ما كان نصيب إتحاد المصارف العربية من هذه المساهمات، لاسيما وأنه قوة اقتصادية إقليمية. البعض يقول إننا متلقون للأزمة وغير مساهمين بتوفير الحلول ؟

- إتحاد المصارف العربية ليس سلطة رقابية تتابع وتراقب المصارف بمعنى المراقبة لمنع الشطط والخطأ. مهمته تقتصر على السهر على مصالح المصارف العربية وتعزيز التعاون فيما بينها، والتحاور مع الحكومات والمؤسسات الدولية. هو يتفرّد بمهام من هذا النوع لا يمكن أن تقوم بها المصارف بشكل فردي وذلك من منطلق مسؤوليته السهر على مصالح القطاع المصرفي العربي.

لم يكن لإتحاد المصارف العربية، مثلما هي الحال بالنسبة لسلطات الرقابة والبنوك المركزية الدولية، القدرة لمنع الأزمة، باعتبار أن هذه الأزمة

■ هناك اليوم "كونسورسيوم" دولي يسعى إلى إسقاط موضوع السرية المصرفية بالضربة القاضية

■ الاقتصاد الحرّ لم يسقط. ما سقط هو عدم احترام بعض اللاعبين الرئيسيين للقيم التي يقوم عليها الاقتصاد، وهي قيم الحرية والأمانة والإبداع المالي

■ نحن أمام أزمة ضربت الحياة البشرية في المجتمعات الاقتصادية المتقدمة وولّدت مرارات لا بدّ من معالجتها

■ الأزمة العالمية كانت عبرة للمصارف العربية لأن نمط التسليف والتعامل يجب أن يكون مبنياً على ميزانية العميل وحساباته وحسن تقييم موجوداته وليس على اسمه

فاجأت الجميع بحجمها ونوعها والتعقيدات التي بنيت عليها بحيث لم يستطع لا بلد ولا قطاع مصرفي من مواجهتها. بالنسبة للعالم العربي لا تزال اقتصادات عربية عديدة غير مندمجة كلياً بالاقتصاد العالمي، وهذا ساعد في تحييد نسبي لبعض اقتصاداتنا من استيراد كل مؤثرات الأزمة. إنما لا يمكن أن ننكر أن مستثمرينا من أفراد ومؤسسات متعاملين مع الأسواق الدولية خسروا مثلما خسر كافة المستثمرين الدوليين. إذاً نحن أمام خسارات ليست كبيرة بالنسبة للمؤسسات المصرفية، إنما لا يمكن تقدير أحجامها بالنسبة للمتمولين والمستثمرين الأفراد الذين أمنوا للقطاع المالي الدولي فوظفوا أموالهم فيه، وقد اعتبر البعض منهم أنها أكثر أماناً من توظيفها في اقتصادات بلدانه، فكانت للأسف خسارتهم كبيرة جداً.

■ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أُعطيا دوراً أكبر. هل لمستم ذلك؟ وهل يمكن لهاتين المؤسستين أن تلعبا دوراً أكبر بالنسبة إلى الدول أو المؤسسات؟

- لمجرّد أن أعطيت هذه المؤسسات إمكانيات أكثر، هذا يعني أن دورها أصبح أكبر، وبالتالي سيكون حضورها في الأعوام المقبلة أكبر للمساعدة، كما أن التحاور أصبح أكثر اتساعاً، ولم تعد الأحادية والفوقية التي كانت تميّز عمل هذه المؤسسات في السابق واردة اليوم . نحن كلنا متواضعون أمام الأزمة التي حصلت، وقد أخذنا دروساً كثيرة من أمثولات التواضع وبالتالي سنرى هذه المؤسسات تلعب دورها بصورة أكثر إنسانية مما كانت تلعبه في السابق. ونأمل أيضاً أن يتوقف إعطاء الوصفات العلاجية الجاهزة وفرضها على العالم. نحن نعتقد أننا اليوم أمام مؤسسات شعرت بمحدودية دورها. طالبَت بدور أكبر فأُعطيت هذا الدور وستعمل على تفعيله على صعيد الاقتصاد العالمي ودعم سياسات الدول وبصورة خاصة الدول النامية.

■ تحدثتم عن "أمثولات". أين ربح القطاع المصرفي وأين خسر على المستوى العالمي من هذه الأزمة؟

- هناك اليوم عودة إلى العمل المصرفي التقليدي أي التوظيف في الاقتصاد الحقيقي. ما حدث في السابق هو المبالغات في التمويل في الاقتصاد الافتراضي وبصورة خاصة عن طريق التوريق وإعادة التوريق بحيث ضاعت الحقوق وأصحاب المال وضاع المسؤول النهائي عن الدفع فوصلنا إلى أزمة عالمية لم يدخل فيها مسؤول واحد إلى السجن بالصورة التي كان يمكن أن تحدث فيما لو حصلت إفلاسات على صعيد المؤسسات الاقتصادية العادية. وهذا يعود بصورة خاصة إلى ما سمّي بالإبداع المالي والتوريق وإعادة التوريق والمشتقات المالية بحيث ضاع الدائن وضاع المدين من دون أن نعرف من خسر المال ومن ربحه.

■ والبعض خرج بثروات....

- هناك مفارقة قد يكون الخاسرون فيها أكبر بكثير من الرابحين، لأن معظم اللاعبين اطمأنوا إلى هذه التركيبات. بني الكثير من التوقعات على أرقام مضخّمة وعندما سقطت الأرقام سقطت بالتالي التوقعات ولم يكن أحد في معظم الأحيان رابحاً لا المصرف ولا المستثمر ولا مالك المنزل ولا المستأجر، حتى امتلأت الأسواق بالأصول المعروضة للبيع بأرخص الأسعار.

■ بالنسبة للقطاع المصرفي العربي ... أين هو اليوم؟

- القطاع المصرفي العربي كان بجزء منه بمنأى عن بعض وجوه الأزمة بسبب محدودية علاقته بالاقتصاد العالمي. عمل مصارفنا بغالبيته هو عمل صيرفة تقليدية. أما اليوم فقد عاد هذا التوجه لتعتمده المصارف الكبرى لتعزيز نشاطها في تمويل الاقتصاد أن تعود إلى التمويل الحقيقي للاقتصاد الحقيقي على ضوء تقييم العميل ومعرفته وعدم الانغماس بالأوراق المالية التي لا يمكن بالفعل سبر غورها ومعرفة مخاطرها. لا شك تعرّضت مصارف العالم العربي لبعض الرذاذ من الأزمة، إنما ما نلاحظه اليوم هو أن هذه التداعيات كانت أكثر من التوقعات نتيجة انعكاس الأضرار على عمل المصارف. إذاً نحن أمام مصارف أدّت عملها بصورة جيدة ولكنها تواجه الآن تعثراً. بعض زبائنها كان متورّطاً بالتوظيفات الإستثمارية الخارجية، وقد تعلّمت المصارف اليوم ألا تتوقف أمام التسليف على الأسماء، بمعنى أنه لا يجب اعتماد أسماء كبيرة إلا بعد فحص أوراقها ومخاطرها. الكبير هو الكبير بشفافيته. ما حصل كان ايضاً عبرة للمصارف العربية لأن نمط التسليف والتعامل يجب أن يكون مبنياً على ميزانية العميل وحساباته وحسن تقييم موجوداته وليس على شهرته واسمه اللامع.

■ سقوط مجموعة سعد القصيبي أدّى إلى خسائر على مستوى عدد كبير من المصارف في دول الخليج. هل يعود السبب وراء هذا السقوط إلى عدم وجود رقابة، أم أن دور المصرف على صعيد التقييم والرقابة هو أكبر. وفي حال سقوط مجموعة أخرى كما مجموعة سعد- القصيبي، هل يمكن أن يؤدّي ذلك إلى توريط المصارف بخسائر كبيرة من هذا النوع؟

- بالتأكيد.. إن سقوط مجموعات كبيرة مكشوفة للمصارف بأرقام كبيرة لا يسبّب الأذى لها فقط، وإنما أيضاً للمصارف المتورطة معها، وكذلك للقطاع المصرفي في الدولة المعنية، وقد ينعكس أيضاً على علاقات القطاع المذكور مع القطاعات المصرفية الأخرى. إذاً هناك مسؤولية كبرى في التعاطي مع العملاء الذين هم من هذا الحجم، وأمثولة الأزمة أنه سيبقى القطاع مستمراً في التعاطي مع الأسماء الكبيرة ولكن بمزيد من التمحيص والدقة، لأن الأسماء الكبيرة عندما تقع يكون وقوعها كبيراً وأضرارها أكبر.

■ المصرف المركزي لن يسمح بأي اهتزاز لليرة اللبنانية

■ المصارف اللبنانية نجحت في المحافظة على ربحيتها

■ بالوصول إلى القطاع المصرفي في لبنان. لقد أفاد هذا القطاع من الأزمة المالية العالمية. كرئيس لجمعية المصارف، ما هي قراءتكم لواقع القطاع المصرفي اللبناني بعد هذه الأزمة، وما هو تحديدكم لخطوطه الرئيسية؟

- الإستفادة من المصائب كلمة كبيرة. على العكس نحن نقول أن القطاع المصرفي في لبنان حمى نفسه من أضرار الأزمة بحيث لم تنعكس عليه وبالتالي إذا كان هناك من فوائد، فهي من دون شك

فوائد الحكمة والرقابة والرؤية الصائبة لحاكم مصرف لبنان السيد رياض سلامه. لنعط لكل ذي حق حقه. يمكن القول إن القطاع المصرفي في لبنان حمته القدرة الإلهية والسلطة النقدية. في الواقع ما حصل ويحصل الآن هو أنه عندما يتعرّض أي اقتصاد وأي مستثمر لأضرار من مؤسسات يتعامل معها، فإنه يتجنبها في المرة القادمة. إن لعملاء المصارف في لبنان، وبصورة خاصة العملاء الكبار منهم، علاقات استثمارية مع المؤسسات الدولية. إن الانفتاح المالي اللبناني والحريات الاقتصادية ومنها حرية تحويل الرساميل وحرية القطع والسرية المصرفية ...إلخ ، كل هذا يجعل من المستثمرين اللبنانيين والمودعين وأصحاب الرساميل لاعبين على الساحة الدولية وليس فقط من خلال المصارف اللبنانية. قليلون هم المستثمرون اللبنانيون الذين كانوا يحتفظون بتوظيفات في المصارف اللبنانية فقط ، فهؤلاء كانوا في لبنان كما كانوا أيضاً في الخارج، وبالتالي ألحقت بهم الأزمة العالمية أضراراً فادحة في الخارج. كبرى المصارف العالمية التي كانت تعتبر مرفأ آمناً للمال والإستثمار أثبتت أنها غير ذلك، والأضرار التي لحقت بالمستثمرين اللبنانيين كانت كبيرة والتقديرات التقريبية لخسارة الأفراد هي ما يقارب ربع الثروات الموظفة في أوراق مالية في الخارج، في حين تبيّن أن الودائع الموجودة في المصارف اللبنانية هي سليمة وآمنة وأعلى إيراداً. ما يحصل اليوم أن اللاعبين الاقتصاديين في لبنان لم يعودوا يحوّلوا الفائض من مدّخراتهم إلى الخارج، وبعضهم استقدم ما تبقى من توظيفاته في الخارج إلى لبنان. من هنا يمكن القول إن للأزمة مردودها الإيجابي على لبنان من ناحيتين: الأولى وقف هجرة بعض الرساميل إلى الخارج بحجة البحث عن الأمان، والثانية عودة الرساميل المحبطة في الخارج الى التوظيف في المصارف اللبنانية. وهذا ما أضفى تحسناً كبيراً على الودائع، وعذر رأس مال الثقة بالمصارف اللبنانية، ولا بدّ أن تستمر تداعياته الإيجابية في المستقبل، وهو أيضاً ما ساعد الدولة اللبنانية التي تشكل رأس النظام الاقتصادي في لبنان على أن تؤمّن إكتتابات في سندات الخزينة وأن توجه السيولة الفائضة في المصارف للبحث عن توظيفات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي ويزيد من الناتج القومي وهو ما كان موضع تنويه من صندوق النقد الدولي إذ أن تحسن الناتج ساعد على تدني نسبة الدين العام الى الناتج الى حدود ١٥٠٪ بعد أن كان منذ قبل ٣ سنوات ١٨٠٪.

■ ازدياد حركة الودائع في المصارف اللبنانية يطرح سؤالين، الأول: أين سيتم الإستثمار؟ وفي حال حدوث أي طارئ سياسي أو أمني في لبنان لا سمح الله، هل يمكن أن تهرب هذه الودائع، وما الذي سوف يشكله هذا الهروب على الواقع الاقتصادي في لبنان؟

- الودائع التي نتحدّث عنها هي في معظمها ودائع لبنانية وتعود لأشخاص يعرفون تماماً حجم المخاطر الموجودة في لبنان على الصعيد الجيوستراتيجي وعلى صعيد المنطقة كما على صعيد الأمن الداخلي. وهذه المخاطر هي مقبولة مقابل العائد الذي يحصلون عليه. يضاف إلى ذلك فقدان العائد الخارجي، الأمر الذي يشكّل دافعاً إضافياً كي تبقى هذه الودائع في لبنان. لا يجب أن ننسى أن لبنان مرّ في السابق في حرب دامت خمس عشرة سنة وعرف بعدها أزمات كبرى وجرى إختبار متانة القطاع المصرفي اللبناني في أقسى الظروف، فقد إستطاع أن يقاوم وأن يبرهن أنه قطاع متين ومستقر. وبالعودة إلى احتياطيات المصرف المركزي الذي هو اللاعب الأساسي في النظام المالي والمصرفي، يتبيّن أن هناك المزيد من الإطمئنان أولاً نتيجة تراكم الاحتياطيات بالعملة الأجنبية التي تقارب الـ ٢٦ مليار دولار، وثانياً نتيجة الاحتياطي من الذهب الذي يتصاعد يوماً بعد يوم بالقيمة والذي حافظ عليه لبنان ليس فقط على صعيد الممارسة وإنما أيضاً على صعيد التشريع، إذ أن ثمة قانون يحول دون التصرّف به. من هذه الناحية نحن مرتاحون. لكن هذا لا يعني أنه يجب أن تُعفى الدولة من إعادة إدارة الاقتصاد وتشجيع النمو ومعالجة المشاكل الأساسية التي تدمغ الاقتصاد اللبناني، وبصورة خاصة معالجة مواضيع الطاقة وكهرباء لبنان والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واتباع سياسة اقتصادية نيّرة تساعد الصناعات التصديرية على النمو ومواجهة المنافسة غير المشروعة، وهنا تلقى المسؤولية الأكبر على رجال السياسة بسبب انقساماتهم المستمرة والصعوبات التي تبرز عند حصول كل استحقاق سياسي، مما يعطي إشارات سلبية للخارج بينما باستطاعة لبنان أن يُراكم الإيجابيات نتيجة الأداء الاقتصادي الجيد وأداء القطاع المصرفي المتميز، وأيضاً نتيجة جهود أبنائه المنتشرين في العالم والذين دحضوا التوقعات التي قالت بأنهم سيفقدون أعمالهم وأن تحويلاتهم سوف تنخفض.

■ لاحظنا تراجعاً في الفوائد على الليرة اللبنانية. وفي هذا الإطار ذكر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن هذا التراجع لا يضرّ مطلقاً بالثقة حيال الليرة اللبنانية. ما هي نظرتكم الخاصة إلى هذا الأمر، وما هي توقعاتكم بالنسبة للفوائد؟

- الحاكم هو من أنصار الاستقرار النقدي، وبالتالي فإنه يتابع الوضع بدقة. المحافظة على الاستقرار النقدي اللبناني هي الأساس في مبدأ الاقتصاد الذي سار عليه لبنان منذ تسلم الحاكم الحالي على الرغم من ان اعتراض صندوق النقد الدولي غير صائب والضغوطات التي تعرّض لها لبنان والمصرف المركزي للرجوع عن سياسة الاستقرار النقدي.

لا شك أن الإستقرار النقدي مرتبط بسعر الفوائد. والمبالغة بهبوط سعر الفائدة على الليرة اللبنانية قد يؤدّي في حال وصوله إلى حدّ غير مقبول، إلى الإضرار بسياسة استقرار الليرة، ولكن بما أن هذا الموضوع هو مُراقب بدقة لن يسمح المصرف المركزي بتعريض الليرة لأي اهتزاز. ونحن لدينا تأكيد من الحاكم بأن سياسة الاستقرار النقدي هي من مقومات سلامة الاقتصاد والقطاع المصرفي وهي تشكّل جاذباً للإستثمارات إلى لبنان. فالمستثمر يريد أن يلمس في نهاية العام عائد استثماره، فإذا كانت العملة الوطنية تتعرّض لهزات صعوداً ونزولا، فمن شأن هذا أن يؤدّي إلى "لخبطة" كل الحسابات.

■ تحدّثتم عن حدّ أدنى للفائدة على الليرة. هل بلغنا هذا الحدّ؟

- قضية الحدّ الأدنى هي قضية نسبية وهي أيضاً مرتبطة بما يحصل في الأسواق العالمية. هناك حدّ داخلي ناتج عما تدفعه المصارف للعملات الأجنبية من فوائد. يجب النظر إلى هذا الحدّ وليس إلى الحدّ الخارجي. لا يزال هناك فارق وأعتقد أن هذا الفارق أصبح محدوداً. ولكن سياسة خفض الفوائد أدّت إلى تنافس أكثر من جانب القطاع المصرفي لتسليف الاقتصاد. إذا كانت اليوم عوائد التوظيف سواء بسندات الخزينة أو بالأنتربنك أو بشهادات الإيداع لدى مصرف لبنان متدنية، لا بدّ للمصارف من أن تبحث عن آفاق أخرى.

■ المصرف المركزي يتحدّث عن تسليفات جديدة يجب على القطاع المصرفي تبنّيها، كتسليف الطلاب على سبيل المثال. هل تجدون ثمة تجاوب من القطاع؟ وهل التسليف يكون بالليرة اللبنانية أم بالدولار الأميركي؟

- هناك تجاوب من القطاع، والمصرف المركزي استحدث آليات جيدة للتسليف بالليرة اللبنانية. وعام ٢٠٠٩ كان بداية عودة الليرة كأداة تسليف جيدة بعدما كانت أداة اختزان وودائع.

■ البعض يتخوّف من أن تكون أرباح المصارف في عام ٢٠٠٩ أقل مما كانت عليه في العام ٢٠٠٨ ما هي توقعاتكم؟

- حتى الآن هناك تقارب، وإذا كان هناك من انخفاض فهو محدود. ولكن مقارنة بما يجري في العالم ، فقد نجحت المصارف اللبنانية في المحافظة على ربحيتها لأن ربحية القطاعات المالية والمصرفية على امتداد العالم تمر بأزمة، وهي - أي المصارف اللبنانية - قبل أن تنظر فقط إلى الأرباح، فهي تنظر أيضاً الى تعزيز متانة الوضع المالي لميزانياتها، وخاصة الحفاظ على السيولة المرتفعة، وضبط النفقات وتعزيز المخصصات التي تضيفها عاماً بعد عام إلى محفظتها لمواجهة أي تعثر في الديون، ناهيك عن تقوية إدارة المخاطر لديها.